

## في جميع أنحاء العالم ولم يصدر أحكام بشأنها

# «الخارجية» ردًا على الهاشم: 24 قضية مرفوعة ضد مسيئين للكويت

حتى لا تزيد الأعباء المالية على الورثة وإثقال كاهلهم بها

## صالح عاشور يقترح إسقاط الديون الحكومية عن المواطنين بعد وفاتهم



تقدم النائب صالح عاشور بإقتراح بقانون بشأن إسقاط الديون الحكومية عن المواطنين بعد وفاتهم . وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون كما يلي :  
في حين تقوم الدولة بمنح الهبات والقروض والمساعدات للعديد من الدول والمنظمات الإقليمية وغيرها من المؤسسات خارج دولة الكويت تقوم كذلك بين حين وآخر بإسقاط القروض عنهم ، وفي المقابل في دولة الكويت هناك مواطنون تكون عليهم ديون حكومية من قرض اسكاني أو استقطاع من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وغيرها من الجهات الحكومية وحين يتوفون تلتزم ورثتهم من زوجة أو زوج وأبناء والدين بدفع تلك الديون مما يثقل كاهلهم ويزيد من أعبائهم المالية .

لذا جاء هذا الاقتراح بقانون بأن تتكفل الدولة بتحمل الديون الحكومية على المواطنين حين وفاته تسهيلاً على ورثته ولكي لا تزيد الأعباء المالية على كاهلهم .

## الدلال يسأل وزير العدل عن إجراءات هيئة مكافحة الفساد لإعداد «استراتيجية مكافحة»



وجه النائب محمد الدلال سؤالاً إلى وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ونص السؤال على: من أهم ما نص عليه قانون هيئة مكافحة الفساد منذ صدوره الأول في عام 2012 هو قيام الهيئة العامة لمكافحة الفساد بإصدار استراتيجية خاصة لمكافحة الفساد، ومؤخراً صدرت حسب ما تناقلته وسائل الإعلام الاستراتيجية التي نادى بها القانون بعد تأخر وصل إلى 6 سنوات تقريباً.

ونظراً لأهمية وجود خطة أو استراتيجية لعمل الهيئة بعد ما مرت به الهيئة منه من صعوبات وعقبات داخلية بشأن خلافات وصراعات قيادة الهيئة ومجلس أمناءها وخاصة في قدرتها على تفعيل القانون ومواجهة الفساد والذي انعكس في نتائج الكويت المتأخرة في المؤشرات العالمية لمكافحة الفساد، لذا يرجى أفادتنا بالتالي:

وما هي إجراءات هيئة مكافحة الفساد لإعداد الاستراتيجية ومن قام فعلياً بإعداد بيانات ووثائق الاستراتيجية، ومن هم الأطراف الكويتيون الذين ساهموا في إعداد الاستراتيجية من المؤسسات أو الجهات أو الأفراد.

وطالب بموافقاته بقائمة الأطراف التي تم أخذ رأيها في الاستراتيجية قبل اعتمادها وهل تم أخذ رأي أي من لجان أو أعضاء مجلس الأمة في إعداد مسودة الاستراتيجية، وهل أخذ الرأي لأى من الأطراف كان بناء على آلية أو خطوات محددة من عدمه مع رجاء موافاتي بتلك الأسس أو الآليات.

وطالب أيضاً بموافقاته بنسخة من العقود أو الاتفاقيات مع الجهات الأجنبية أو المحلية التي تم الاتفاق معها لإعداد الاستراتيجية مع رجاء موافاتي بالقيمة المالية للعقود التي أنفقت لأعداد الاستراتيجية.

وأيضاً بموافقاته بالاتفاقيات أو العقود المبرمة التي تمت أو قيد الاتفاق بشأن الاستفادة بخبرات محلية أو أجنبية لتنفيذ أهداف ومبادئ ومحاور الاستراتيجية مع ذكر خبرات تلك الجهات أو الأطراف، وموافاتي بالقيمة المالية للعقود التي تم الاتفاق عليه في هذا الشأن أو مقترح أن يتم الاتفاق عليها مستقبلاً لتنفيذ الاتفاقية. ما هي خطوات وتوجهات الهيئة العامة لمكافحة الفساد في تكليف ودعم وجود تفاعل الكويتيين من العاملين الهيئة أو من الخبرات الكويتية خارج الهيئة لإدارة تنفيذ الاستراتيجية وتفعيلها مع بيان عدد الكويتيين ومؤهلاتهم المناطة بهم إدارة الاستراتيجية وتنفيذها.

وقال الدلال واجهت الهيئة العامة لمكافحة الفساد في مراحل سابقة مشاكل داخلية تتعلق بالخلاف والصراع القائم بين قيادة الهيئة العامة لمكافحة الفساد ومجلس أمناءها التي أكدها تقرير لجنة تقصي الحقائق الصادر في عام 2017، ونظراً لأهمية استقرار الهيئة واستقرار العمل بها لإنجاز الاستراتيجية، لذا يرجى أفادتنا بالخطوات العملية لوزير العدل بشأن ما أنتهي إليه تقرير لجنة تقصي الحقائق المذكور.



صفاء الهاشم

الإطلاع على البنود الواردة في السؤال، تود الوزارة الإفادة بأنها تقوم بمخاطبة السلطات المعنية في الدول والطلب منها اتخاذ ما يلزم حيال كل من يسيء إلى دولة الكويت وقيادتها في الوسائل الإعلامية المختلفة وقد بلغ عدد الحالات التي تم إتخاذ بحقها أربعة وعشرون حالة (24) ولم يصدر حتى الآن أحكام قضائية نهائية حيال من تم إتخاذ إجراء بحقهم.



الشيخ صباح الخالد

المصالح الكويتية في الخارج واتخاذ الإجراءات الحمائية في حدود القوانين والمعاهدات والعرف الدولي» .  
ويتاء على ما سبق، ومن منطلق قيام الوزارة بمسؤولياتها وواجباتها وفق .  
منطوق الدستور والقانون، فإنها تتخذ كافة الإجراءات الدبلوماسية والقانونية حيال كافة القضايا التي تمس دولة الكويت ورعاياها، وبعد

الإزامة بتقديم مستندات أو أوراق أو وثائق مؤيدة أو مثبتة لصحة اجابته، مالم يرى المسؤول تقديمها توضيحاً لإجابته على السؤال أو انها لا تكتمل بدونها .  
وقد جاء في قرار المحكمة الدستورية في طلب التفسير في طلب التفسير رقم 3 لسنة 2004 الصادر بجلسة / 200511 ، حيث قررت أن يكون توجيه السؤال إلى الوزير فيما يدخل إختصاصه أو في نطاق أعمال وزارته بحسب الأحوال، ووفق ما ورد بقرارها عن طلب التفسير في البند خامساً «أنه لا يجوز أن يكون من شأن السؤال المساس أو الإضرار بالمصالح العليا للبلاد بإقضاء أسرارها العسكرية والأمنية لدواعي المصلحة العامة، ولا يجوز من شأن السؤال التدخل فيما يتصل بأعمال السلطة التنفيذية في تصريف شؤون سياسة الدولة الخارجية وما يرتبط بعلاقاتها الخارجية مع باقي الدول فضلاً على علانية تلك المناقشات في المجلس التي لا تتناسب مع طبيعة هذه الأعمال» .  
كما أن وزارة الخارجية تمارس دورها بمقتضى إنشائها بالمرسوم الأميري رقم 32 لسنة 1962 بتنظيم وزارة الخارجية الذي ينص في المادة الأولى على أن «تتولى وزارة الخارجية تنسيق السياسات الخارجية للدولة وتنفيذها ودراسة الشؤون المتعلقة بها والسر على علاقات الكويت مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية ورعاية مصالح الكويتيين وحمايتهم في الخارج»، وكذلك ما جاء في المادة الثانية من ذات المرسوم التي تنص على أن « تمارس وزارة الخارجية جميع الأعمال التي تتصل بعلاقات الكويت والدول، ورعاية

ارسل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح خالد الحمد الصباح اجوبة على أسئلة النائب صفاء الهاشم التي قدمتها بتاريخ 29 نوفمبر 2018 حيث طالبت النائبية بتزويدها بعدد القضايا المرفوعة من قبل البعثات الكويتية التمثيلية في الخارج ضد المتطاولين على دولة الكويت وموزها بالإضافة إلى بيان أسماء من صدرت بحقهم أحكام قضائية نهائية في هذا الشأن.  
وفيما يلي نص الإجابة على سؤال العضو صفاء الهاشم بشأن القضايا المرفوعة من البعثات الدبلوماسية ضد المتطاولين على دولة الكويت وموزها وذلك كل دولة على حدة تنص المادة 99من الدستور على أن « لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في إختصاصهم والمسائل و حده حق التعقيب مرة واحدة على الإجابة » .  
وقد استندت المحكمة الدستورية في قرار تفسيرها للمادة الدستورية المذكورة سلفاً على أن المقصود من السؤال هو طلب بيان أو استقهام عن أمر معين أو واقعة بذاتها أو استيضاح عن أمر مجهول أو مفروض ان السائل على الأقل يجله في شؤونه نظراً في أمر من الأمور أو التحذير من تصرف لدرء خطر قد يتوقع حصوله،  
وانه لا يجوز أن يكون من شأن السؤال التدخل في شؤون السلطة التنفيذية، وأن للوزير المسؤول الحق في الرد على السؤال بما يراه مناسباً من بيان يفي بما هو مكتوب دون أن يكون من شأن السؤال

## عمر الطبطبائي لوزير المالية: الفساد بالهيئة العامة للاستثمار بلغ مداه.. ولن نسكت!

رياض عواد

أعرب النائب عمر الطبطبائي عن أسفه لعدم اجابة هيئة الاستثمار على أسئلته بحجة عدم الدستورية، محذراً وزير المالية .  
نايف الحجرف، من ان هناك تسيب لدى بعض المسؤولين في هيئة الاستثمار قائلا: « لا يضيعون» .

وأضاف الطبطبائي مخاطباً الوزير الحجرف: لا تصدق كل ما يقال لك في هيئة الاستثمار، استمع للموظفين لتعرف حجم الظلم الواقع عليهم وفي ادارة الاسهم الأوروبية.

وتابع: تكاليف اتعاب مديري المحافظ في هيئة الاستثمار مبالغ بها بشكل مخيف، رغم انهم «طيحوا» منها أكثر من 30 مليون دينار، مشيراً إلى أن مديري المحافظ يديرون أكثر من 300 مليار دولار دون الالتزام بالاسس والمعايير.

هذه بعض التجاوزات المؤسفة لإداره الهيئة اولا: الموظف الذي تم تعيينه مؤخرًا مديرا لدائرة الاسهم الاوربيه ليس فقط كان مرفوضا من مدير اداره الاسهم الذي تخضع لإشرافه هذه الدائرة لتواضع امكانياته وعدم انضباطه الوظيفي، فقد سبق له ان قام بإعداد التوصيه بفتح محفظه بيقمه 500 مليون دولار مع شركه محليه كان هو عضوا في مجلس ادارتها، هذه الشركه لا تتطابق عليها الضوابط الخاصه بفتح محافظ استثماريه مما تسبب بحدوث خساره باكثر من ثمانين مليون دولار وذلك لعدم قدره الشركه الاستمرار في اداره الاصول حيث طلبوا من الهيئة سحب المحفظة.



نايف الحجرف

الاسهم الاسويه وهذه مخالفه صريحه في نفس الوقت.  
ثانيا: اتعاب مدراء المحافظ كان مبالغ بها ولكن



عمر الطبطبائي

واضاف الطبطبائي ان المفارقة ان هذا الموظف المدير الحالي للاسهم الاوربيه كان يعمل في دائرة الاسهم للاسواق الناشئه والمحفظه تتبع دائرة

## الشاهين لوزير التجارة: هل صدرت قرارات لإغلاق فروع أو منافذ الشحن؟



اسامه الشاهين



خالد الروضان



حال الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من تلك القرارات.  
(2) ما مصير الكوادر الوطنية العاملة في هذا القطاع؟  
(3) ما ضمانات إحكام الأمن والرقابة ومكافحة الغش وخدمات المناوبة (24 ساعة) في حال نقل المهام من موظفي الوزارة إلى الشركات التجارية؟

الكوادر الوطنية بهذا القطاع في الحفاظ على حقوق المستهلكين والاقتصاد الوطني من الغش والتزوير، سواء في «سوق الذهب» أو في مختلف القطاعات في منافذ الشحن الجوي.  
لذا يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:  
(1) هل صدرت أية قرارات لإغلاق أي من فروع أو منافذ الشحن الجوي لإدارة «المعادن الثمينة»؟ في

وجه النائب أسامة عيسى الشاهين سؤالاً إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات ونص السؤال على: نمتي إلى علمي نية وزارة التجارة والصناعة إلى خصخصة إدارة «المعادن الثمينة»، وتحويلها إلى شركات تجارية بحته بغرض الربح.  
ونظراً لدور تلك الإدارة الرقابية الكبير من خلال